

الطائفية تنتحر

المساواة بين المواطنين هي من بديهيات حقوق الإنسان قبل أن تكون مطلباً إصلاحياً وطنياً .

والمساواة هي نقيض الطائفية في النظام ، لأن الطائفية تتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص بقدر ما تنطوي على التمييز بين مواطن وآخر على أساس الهوية الدينية .

وإذا كنا ننادي بإلغاء الطائفية السياسية مطلباً أساسياً فلأننا نؤمن بأن بناء المجتمعات والأوطان لا يستقيم إلا على احترام حقوق الإنسان في مجتمعه وحقوق المواطن في وطنه .

ولكن القول باحترام حقوق الإنسان ، وبالتالي بإلغاء الطائفية السياسية ، يجب أن لا يكون على حساب إغفال حقائق الوضع المجتمعي والتاريخي والسياسي في لبنان .

هكذا يأتي الرد ، من حماة النظام الطائفي الموروث ، على الدعوة لإلغاء الطائفية السياسية احتراماً لحقوق الإنسان .

فإذا ما كان القلق أو الخوف يستبد بفئات من الشعب على مصيرها ، فليس من حقوق الإنسان في شيء أن نتجاهل قلقها أو خوفها بحجة المحافظة على حقوق الإنسان المنتمي إلى فئات أخرى .

أبناء الأقليات هم أيضاً من بني الإنسان ، ومن حق هؤلاء أن تُراعى

مشاعرهم وظروف قلقهم وخوفهم على مصيرهم . فهذا أيضاً يجب أن يكون من حقوق الإنسان .

هكذا يكون الإسترسال في الرد من حماة النظام الطائفي الموروث على الدعوة الإصلاحية لإلغاء الطائفية السياسية من منطلق الإحترام لحقوق الإنسان في وطنه .

لذلك ، يقول هؤلاء ، لا بد من صيغة توافقية بين الفئات اللبنانية ترسم حدود النظام السياسي وخطوطه بما يضمن شروط السلام والتعايش وحسن الجوار والتفاعل بين الطوائف .

غلاتهم يقولون هذا ويتوقفون . أما معتدلوهم فيقولون إن هذا ما تفرضه ظروف الواقع القائم إلى أن يأتي ظرف آخر يصح فيه الكلام على إلغاء الطائفية السياسية في أجواء منزهة من القلق أو الخوف على المصير في صفوف بعض الأقليات التي يتألف منها المجتمع اللبناني .

ويأتي الرد على الرد في سياق هذا السجال في القول الإعتراضي : ولكن في هذه الأثناء سيكون هناك كثرة من المواطنين ، هم أيضاً من بني الإنسان ، يشعرون بالغبن ، وبالتالي بالغرابة ، في وطنهم . هؤلاء هم أيضاً من الأقليات ، ولو أنهم قد يكونون من الأقليات الأكبر حجماً نسبياً في المجتمع . قد يشعر هؤلاء أنهم حائزون على المؤهلات أو الكفاءات أو الصفات اللازمة لتولي مسؤوليات قيادية معينة في دولتهم على أرض وطنهم . ولكن النظام لا يمكنهم من ذلك لمجرد كونهم ينتمون إلى تلك الأقليات الأكبر حجماً .

فإذا تكون مراعاة عقدة الخوف أو القلق عند أبناء بعض الأقليات من صلب حقوق الإنسان ولا تكون كذلك مراعاة عقدة الغبن عند الآخرين ؟ كيف نستطيع أن نضمن السلام المستقر والتعايش الهائئ وحسن الجوار والتفاعل البناء في المجتمع بمداواة القلق والخوف عند البعض ولا نضمن ذلك بمداواة عقدة الغبن عند الآخرين ؟ وكيف يكون عدل في احترام مشاعر القلق

أو الخوف عند أبناء الأقليات الأصغر حجماً ، وإهمال مشاعر الغبن أو الحرمان عند أبناء الأقليات الأكبر حجماً ؟

هكذا يستمر السجال ويتشعب ويطول .

وفي أثناء ذلك يستمر الصراع العسكري والأمني بين رافعي الشعارات من الجانبين ، ويستمر تحت ستاره تنفيذ خطوات وخطط من شأنها تعميق خطوط الفرز المصطنعة بين أبناء المجتمع الواحد في الوطن الواحد ، وتتواصل خلف خطوط القتال وتحت ستار ظروف الصراع المتصاعد عمليات النهب والسرقة والإبزاز والإثراء غير المشروع ، وتتسارع بسبب كل ذلك وتيرة الإنهيار الذي يجر لبنان الى حتفه مجتمعاً واقتصاداً ووطناً ودولة ، وفي سياقه تجرد الإنسان مسحوقاً مقهوراً ، لا بل أشبه بريء ينتظر تنفيذ حكم الإعدام فيه لغير ما جرم اقترفه أو لغير ما ذنب يعلمه .

لو شئنا أن نتابع هذا السجال في قراع الحجة بالحجة إلى نهايته ، لربما كان علينا أن نشهد نهاية مجتمع ووطن ودولة ، والإنسان في لبنان ، قبل أن نشهد نهاية هذا السجال .

لا نريد أن نتبع السجال إلى ما لا نهاية ، أو إلى نهاية مجتمع ووطن ودولة ، ونهاية الإنسان في لبنان . فليستمر السجال ، ولكن فليستمر معه لبنان في ثوابته .

لهذا نجد أن اللبنانيين ، مع عدم تخليهم عن مواصلة السجال حول حق الإنسان في وطنه ، بين من يرى هذا الحق في الطائفية ومن يراه في اللاتائفية ، يجمعون ، أو يكادون ، على التسليم بأن إلغاء الطائفية ليس مطلباً للتحقيق الفوري بين ليلة وضحاها .

فالتمسكون بالنظام الطائفي التوافقي يعتبرون المطلب حقيقياً بالصدّ والمقاومة وليس بالتفهم والمتابعة . والإصلاحيون ، المطالبون بإلغاء الطائفية

السياسية ، يعتبرون المطلب قضية إصلاحية مبدئية لا بديل من النضال من أجل تحقيقها مهما كانت المعوقات .

وهكذا فقد جاءت المشاريع السياسية التي طرحت منذ بداية الأحداث إما لتؤكد ركائز بنية النظام الطائفية وترسخها ، أو لتثبت إلغاء الطائفية مطلباً مستقبلياً وإنما مع الاعتراف بأن دون تحقيقه مرحلة أو مراحل انتقالية مبرمجة في خطوات محددة للتدرج في تحقيق المطلب أو من دون مثل هذه البرمجة .

هناك إذن تسليم شبه إجماعي بالواقع الطائفي في النظام مرحلياً ، طالت المرحلة أو قصرت . أما المطالبة في إعادة النظر في صيغ المشاركة في الحكم ، فهي تشكل في ذاتها إثباتاً ضمناً محسوساً لهذه الحقيقة ، ذلك لأن مجرد المطالبة بتحسين شروط المشاركة في الحكم ينطوي على معنى التسليم الصريح بالمنطق الطائفي في صيغة النظام المطبق .

ولكن الذي يقتضي عدم نسيانه هو أن هذا التسليم المرحلي بطائفية النظام ممن يؤمنون بإلغاء الطائفية لم يكن بطبيعة الحال مجانياً . فمطلب وطني أساسي له ما لإلغاء الطائفية السياسية من حيوية وأهمية لا يمكن أن يكون دعائه متسامحين فيه ولو مرحلياً من غير مقابل .

بالطبع لا يمكن أن يكون في ميزان القضايا المصيرية تكافؤ بين المطلب والتنازل عنه ، ولو لأجل مكتوب . والفرق بين قيمة الطموح في المطلوب وحجم التضحية في تجاوزه هو ثمن لقضية لا يمكن أن تكون هي أيضاً دون الإعتبار المصيري ، وأية قضية يمكن أن تكون أكثر تلازماً والمصير من قضية الوجود؟

لذا فإن ثمن التنازل المرحلي لا يمكن أن يكون دون ضمان الوجود ، وجود المجتمع الواحد في الوطن الواحد في ظل دولة واحدة : أليس هذا هو الوجه الآخر لقول من قال من زعماء دعاة الطائفية السياسية أن نظام لبنان مرادف لوجوده .

إن دعاة الإصلاح المطالبين بإلغاء الطائفية في النظام لا يمكن أن يكونوا قد إرتضوا تجاوز هذا المطلب مرحلياً إلا من أجل قضية المحافظة على لبنان ، على وحدته وتالياً على وجوده .

فلتكن رئاسة الجمهورية للمسيحيين الموارنة ، وفي المقابل فلتكن رئاسة المجلس النيابي للمسلمين الشيعة ورئاسة الحكومة للمسلمين السنة ، كما قضى العرف المتبع ، إذا كان ذلك يكفل استمرار لبنان ، أي إذا كان في ذلك تحصيل لوحدة لبنان وبالتالي لوجوده .

هذا التعبير المبسط عن موقف وطني حيال شأن مصيري ، هو الآن مادة للتبصر والتأمل .

أمام لبنان استحقاق دستوري مهم ، هو موعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية بنهاية عهد الرئيس أمين الجميل .

هذا الاستحقاق لم يكن له في وقت سبق ما له هذه المرة من أهمية .

عليه ، هذه المرة ، يتوقف مصير وحدة لبنان ، إذن وجوده .

هناك ما يشبه الإجماع في التفكير ، وكذلك في الشعور ، بين اللبنانيين إنهم إذا وُفقوا إلى اجتياز هذا الاستحقاق بسلام فإن ذلك سيكون تعبيراً عن فعل إيمان بوحدة لبنان من قبل اللبنانيين ، وترجمة عملية محسوسة لإرادة إقليمية ودولية تكرر وجود هذا الوطن .

فلنتوقف إذن لحظة أمام أطروحة بسيطة تفرض نفسها حيال هذه الحقيقة في هذه المرحلة : إذا كانت المحافظة على وحدة لبنان ، ولا أقل من وحدة لبنان ، هي ثمن التسليم بطائفية الرئاسات مرحلياً ، إنطلاقاً من مارونية كرسي رئاسة الجمهورية . وإذا كانت وحدة لبنان على المحك في اجتياز استحقاق انتخابات الرئاسة الأولى هذه المرة ، أفلا يعني ذلك أن شرط التقيد بطائفية رئاسة الجمهورية حرص الطائفة المعنية على تقديم مرشحين يضمّنون وحدة لبنان ؟ .

إذا كان الإصلاحيون ، اللاطائفيون ، ملزمين في عقد شراكتهم المرحلي مع حماة الطائفية باحترام الهوية الطائفية لرئاسة الجمهورية من أجل المحافظة على وحدة الوطن ، أليس من الطبيعي أن يكون المتمسكون بطائفية الرئاسة ملزمين في المقابل بترشيح من يضمن ، وليس إلا من يضمن ، وحدة الوطن؟

إذا كان الحرص على وحدة لبنان ، وبالتالي على استمرار وجود هذا الوطن ، هو المبرر الأساسي لاحترام القاعدة الطائفية في انتخاب رئيس الجمهورية ، فلماذا يبقى ذلك الحرص إذا كانت الطائفة المعنية غير قادرة ، تحت ضغط تيار تقسيمي مهيم ، على تقديم مرشحين يضمنون وحدة لبنان ؟

عبارة أخرى : إذا عجزت المارونية السياسية عن تقديم مرشح للرئاسة يضمن وحدة لبنان ، أفلا يعني ذلك أنها تتنازل عملياً عن حقها في الرئاسة في عقد الشراكة مع الآخرين في هذا الوطن؟

في تلك الحال ، علام يكون التشبث بمارونية الرئاسة ؟ لماذا لا يكون الرئيس من صفوف المسيحيين الأرثوذكس مثلاً ، أو الكاثوليك ، أو من غيرهم ، إذا كان بين هؤلاء من يعبر عن وحدة لبنان .

في تلك الحال تكون الطائفية ، التي استعصى القرار بإلغائها ، قد انتحرت .

كما لا يكون الفن للفن ، فإن الطائفية لم تكن ولن تكون لذاتها . فهي ثمن لوحدة لبنان ، إذا كان لا بد من ثمن لوحده .

نقول كل هذا ، وفي ذهننا حشد الأسماء المطروحة للترشيح هذه الأيام والتي لا نرى فيها تعبيراً عن وحدة اللبنانيين وبالتالي ضمناً لوحدة لبنان ، لا بل نرى في بعضها رأس حربية لمشروع شرذمة شعبه وتفتيت كيانه .

لا يُلدغ المؤمن بوحدة لبنان مرتين : فلبنان لا يوحدته مرشح يأتي من صفوف طرف من أطراف النزاع الذي مزق لبنان وشعبه . لبنان لا يوحدته حزبي أو متطرف . الطائفية لا تدوم إلا بالإعتدال ، وكذلك لبنان ، إلى أن

تنضج ظروف إلغاء الطائفية السياسية من النفوس والنصوص . ونحن نتمنى أن تلغى الطائفية بإرادة اللبنانيين لا أن تنتحر في حادث سير على طريق انتخابات الرئاسة، لأن قرار المصير لا يجوز أن يكون إلا إرادياً حتى لا يكون فيه مغامرة بالمصير .